وقفة

▪ عالية طالب

حمى الأقاليم المستعرة!

بين رافض ومرحب، تدخل حمى إقامة الأقاليم دورتها الإعلامية والسياسية لتعلن عن نفسها كحق دستوري لابد لنا من الاستفادة منه سواء شاء الرافضون أم أبوا، مادامت السياسة العراقية لا تعترف بالكثير من الحقوق الدستورية التي يتحمل تفسيرها حمّال الأوجه المسمى "الدستور العراقي".

ويحق لنا أن نتساءل اعتمادا على الواقع الشائك الذي نعيشه اليوم: إن كانت الأقاليم ستحقق الرفاهية والنماء الاقتصادي والعمراني والاستثماري للمحافظات التي تنادي بها، فلماذا نجد من يتحفّظ على هذه المطالبة؟، ومن ينظم التظاهرات لرفضها؟، ومن يقتحم مباني المحافظات للتنديد بها؟ فهل هناك قصور معرفي بحجم الأحلام العريضة التي يبشر بها المطالبون لم تتحقق صورتها الحقيقية للرافضين؟ أم إن هناك لعبة سياسية وراء هذه المطالبات المتسرعة قد تدخل البلاد والعباد في أنفاق تم الإعداد لها بعناية في أروقة دول الجوار الذين تركوا إصلاح بلدانهم ودكتاتوريتهم الزاهية فيها وتفرغوا لإصلاح أحوال محافظات العراق بجعلها أقاليم مستقلة لتحقق أبراج دبي في عمرانها بدل أن تتوزع مبالغ تلك الأبراج في جيوب الغير وما أكثرهم في عراق الفساد الإداري والمالي المتعاظم.

شيوخ عشائر محافظة كركوك، أعلنوا عن رفضهم إقامة الأقاليم، معتبرين أن المطالبات بإقامتها خطوة لتقسيم العراق، فيما دعوا إلى توحيد الصفوف للحفاظ على وحدة البلاد. وعقدت مدينة الفلوجة مؤتمرا شعبيا شارك فيه شيوخ عشائر ورجال دين في مسعى يهدف لرفض مشروع الأقاليم في البلاد. مشيرين إلى أن ابرز الداعين إلى مشروع الإقليم هم قادة المليشيا العشائرية "الصحوات" التي شكلها الجيش الأميركي في العام ٢٠٠٦ لتعقب تنظيم القاعدة في الانبار. وأوضح المعارضون خطورة الدعوة إلى الأقاليم بسبب عدم جاهزية القوات العراقية في تسلم الملف الأمني ووجود جهات تريد إضعاف المشروع الوطني".

وديالى انقسمت على نفسها واغلبها رافض لفكرة الأقاليم. بالإضافة إلى رفض رئيس الوزراء نوري المالكي مشروع الأقاليم في الوقت الراهن، مشددا على القول إن العراقيين غير مؤهلين لأقلمة البلاد، وقال إن الشروع بهذا الأمر سيدخل البلاد اقتتالا طائفيا.

وان كان النظام الفيدرالي هو عبارة عن نظام للإدارة اللامركزية ويشكل القاعدة الأساسية للأنظمة القائمة على الفيدرالية المبنية على الأقاليم أو إدارة المقاطعات أو الولايات أو المحافظات في المجتمعات الديمقراطية، فان الحاصل في العراق حاليا هو نظام شبيه بالأقاليم على مستوى المحافظات، لأن الانتخابات التي أجريت قد انتخبت فيها مجالس حكومة إدارية محلية على مستوى المحافظات والاقضية والنواحي، واعتبرت المحافظات على مستوى الأقاليم لما لها من صلاحيات واسعة في تصريف شؤونها العامة وفق الصلاحيات والسلطات المخولة لها في الدستور، ومن يتعمق في البنية الإدارية لهذه الصلاحيات فإنها تعتبر بحق حكما ذاتيا مشرعا به دستوريا وفق آلية معينة محددة لهيكلتها وبنيتها وإدارة أمورها بنفسها حسب خيار المجموعة السكانية للمحافظة. فما حقيقة المطالبة بأقاليم ونحن ننتظر خروج الأمريكان ونتطلع إلى عراق موحد بلا تناقضات ونوايا سياسية مبيتة ومصالح إقليمية تنسج على اضطرابنا وفرقتنا وتظاهراتنا وتشتتنا؟!!

تظاهرات متواصلة وقطع للطرق في ديالى رفضاً لتحويلها إلى إقليم

النجيفي يصف المتظاهرين بـ"الميليشيات" ويدعو إلى فرض القانون بالقوة

جانب من تظاهرات ديالى

□ بغداد / المدى

واصل مئات العراقيين أمس التظاهر في ديالى لليوم الخامس على التوالي تعبيرا عن رفضهم قرار أعضاء في مجلس المحافظة المطالبة بالتحول إلى إقليم مستقل. وكان أعضاء في مجلس محافظة ديالى وكبرى مدنها بعقوبة قد أعلنوا الاثنين الماضي أنهم جمعوا تواقيع ١٥ من بين ٢٩ عضوا من أعضاء المجلس للمطالبة بتشكيل إقليم. ومنذ صباح الثلاثاء الماضي ينظم مئات من سكان المحافظة تظاهرات يومية في مناطق مختلفة من ديالى، وذلك اعتراضا على خطوة مجلس المحافظة الذي فر بعض أعضائه نحو مناطق أخرى. وتجمع أمس مئات الأشخاص امام مبنى مجلس المحافظة في وسط بعقوبة وهم يرفعون لافتات كتب على إحداها "كلا كلا للطائفية" و"أهالي ديالى يستنكرون تقسيم العراق" و"كلا كلا للإقليم"، بحسب ما أفاد مراسل وكالة فرانس برس في المكان. كما هتف المتظاهرون "ديالى لنا وما نعطيها" و"نعم نعم للوحدة" و"كلا كلا للتقسيم". ودفعت التظاهرات الغاضبة محافظ ديالى عبد الناصر المهداوي وعددا كبيرا من أعضاء مجلس المحافظة الى الفرار لإقليم كردستان، واكد المهداوي لفرانس برس مساء الجمعة الماضي انه "متواجد مع اغلب أعضاء مجلس المحافظة من القائمة العراقية والتحالف الكردستاني وآخرين في إقليم كردستان" منذ بدء التظاهرات. وتحدث عضو مجلس المحافظة عصام شاكر عن عملية "قطع للطرق أدت إلى توقف العمل في مجلس المحافظة ودائرة المحافظة وغلق بعض الدوائر بشكل كامل وتلكؤ العمل في اغلب المدارس". وفي السياق ذاته أعلنت إدارة محافظة ديالى أمس عن تشكيل لجنة عليا للإشراف على إدارة تشكيل إقليم المحافظة، مؤكدة أن مجلس المحافظة سيعقد جلسة طارئة اليوم، لمناقشة مستجدات الأحداث التي تشهدها ديالى. وقال المتحدث باسم محافظ ديالى تراث العزاوي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "إدارة المحافظة شكلت اللجنة العليا المشرفة على تشكيل إقليم ديالى"، مؤكدة أن "اللجنة تتألف من أعضاء في مجلسي النواب والمحافظة من اجل تطبيق الخطوات الدستورية للوصول إلى إقامة الإقليم". وأضاف العزاوي أن "مجلس المحافظة سيعقد اليوم الأحد جلسة طارئة لتدارس الأوضاع الراهنة داخل المحافظة ومدى تأثيرها نتائجها على العملية السياسية والأمنية"، متوقعا أن "يصدر عن المجلس قرارات هامة تتلاءم مع ما يجري" من جانبه وصف رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، أمس المتظاهرين في محافظة ديالى ضد إقامة الإقليم بـ"المليشيات"، محذرا من خطورة انتشارها وممارسة قطع الطرق وإرهاب المواطنين، فيما دعا الحكومة والقوات الأمنية إلى فرض الأمن بقوة .وقال أسامة النجيفي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "الوضع في ديالى خطير وهناك انتشار لمليشيات تقطع الطرق وتتجاوز على قوات الجيش وتحاول منع الحكومة المحلية من ممارسة دورها"، مبينا أن "السماح لانتشار الفوضى سيعطي مؤشرات خطيرة إلى أن العراق لا يتجه بالاتجاه الصحيح".

وأضاف النجيفي أن "ديالى محافظة منكوبة ولابد من سيطرة سلطة القانون وعودة الحياة المدنية وعودة عمل الحكومة المحلية والسماح للمواطنين بالتعبير عن رأيهم بشكل سلمي"، مشيرا إلى أن "المليشيات تحاول أن تؤثر على الرأي العام وعلى حكومة ديالى المحلية وهذا الأمر خاطئ".

ودعا النجيفي الحكومة والقوات الأمنية إلى "فرض القانون وردع أي شخص يحمل السلاح خارج إطار القانون بقوة". وكان مجلس محافظة ديالى قد صوت، في ١٢ من كانون الأول الحالي، بغالبية أعضائه على إعلان المحافظة إقليماً إدارياً واقتصادياً، كما وقع غالبية أعضائه طلباً رسمياً موجهاً إلى الحكومة المركزية بشأن القرار، فيما أكد نائب رئيس المجلس صادق الحسيني أن القرار اتخذ من دون موافقة هيئة الرئاسة، معتبراً أن الوقت الراهن "غير مناسب" لمثل هذا الإجراء. بدورها حذرت القائمة العراقية في محافظة ديالى، في ١٥ من كانون الأول الحالي، من خطورة المظاهر المسلحة المنتشرة في مناطق المحافظة على الأمن المجتمعي، مؤكدة أن بقاء الأمر على ما هو عليه ينذر بنتائج "وخيمة"، في حين نفت اللجنة الأمنية بمجلس ديالى وجود أي مظاهر مسلحة في صفوف المتظاهرين.

وتعتبر ديالى المحافظة العراقية الثانية التي تعلن إقليماً إدارياً واقتصادياً، بعد أقل من شهرين على إعلان محافظة صلاح الدين، في ٢٧ من تشرين خطوة مماثلة، كرد فعل على إجراءات وزارة التعليم العالي بإقصاء ١٤٠ أستاذاً وموظفاً من جامعة تكريت وفصلهم عن العمل تنفيذاً لقانون هيئة المساءلة والعدالة، وكذلك رداً على حملة الاعتقالات التي شهدتها محافظة صلاح الدين، في ٢٣ و٢٦ تشرين الأول الماضي، والتي شملت العشرات من ضباط الجيش العراقي السابق وأعضاء بحزب البعث المنحل، واحتجاجاً من المحافظة على ما عدته إقصاءً وتهميشاً لها من قبل الحكومة الاتحادية، وعدم حصولها على مستحقاتها المالية ومن الدرجات الوظيفية. وتنص المادة ١١٩ من الدستور العراقي على انه "يحق لكل محافظة او اكثر، تكوين اقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم بإحدى طريقتين: اولا، طلب من ثلث الاعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الاقليم"، و"ثانيا: طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم".

دقدوق يضيف أزمة سياسية جديدة

■ إخراج عمليات بغداد من المنطقة الخضراء

الجيش الاميركي يعرض صور مطلوبين ومن ضمنهم دقدوق (أرشيف)

عبر عدد من السياسيين الأميركيين عن غضبهم أول من أمس بعد تسليم الولايات المتحدة بغداد سجينا يعتقد انه ناشط في حزب الله اللبناني ويشتبه في تورطه في عملية أسفرت عن مقتل خمسة جنود أميركيين عام ٢٠٠٧.

□ بغداد / المدى

وكان علي موسى دقدوق الذي أعلن الجيش الأميركي اعتقاله في تموز ٢٠٠٧ في جنوب العراق وسُلّم إلى القوات العراقية مع انتهاء الانسحاب الأميركي أواخر الشهر الجاري، آخر سجين لدى الأميركيين.

وقد دعا عدد من الجمهوريين إلى نقل دقدوق من العراق إلى معتقل غوانتانامو الأميركي في كوبا الذي وعد الرئيس الاميركي باراك اوباما بإغلاقه. وقد أثار نبأ تسليمه إلى العراقيين غضبهم الشديد.

وقال الناطق باسم مجلس الأمن القومي تومي فيتور أمس الأول الجمعة "سنواصل مناقشة وضعه مع العراقيين"، موضحا انه "نقل صباح الجمعة إلى سجن عراقي".

واضاف "نأخذ هذا الملف على محمل الجد لذلك سعينا الى الحصول على تأكيدات بمحاكمته على جرائمه وحصلنا على هذه التأكيدات".

وتابع فيتور "عملنا على هذه القضية على أعلى المستويات في الحكومتين الاميركية والعراقية ونواصل مناقشة العراقيين حول افضل السبل لمحاكمته".

ويبدو ان الرئيس الاميركي باراك اوباما بحث في قضية دقدوق مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي خلال لقائهما في البيت الابيض الأسبوع الماضي .

ورأى اربعة اعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي ان تسليم دقدوق الى العراقيين "يرسل مؤشرا سلبيا إلى حلفائنا وأعدائنا في المنطقة".

وأكد هؤلاء البرلمانيون وبينهم زعيم الاقلية الجمهورية ميتش ماك كونيل والمرشح السابق للانتخابات الرئاسية جون ماكين أن "تسليم علي موسى دقدوق الإرهابي من حزب الله اللبناني (...) إلى الحكومة العراقية عوضا عن إحالته إلى محكمة عسكرية اميركية لمحاسبته على جرائمه، فضيحة".

وأضافوا "نشعر بالقلق الشديد لفكرة ان دقدوق لن يحاسب يوما على ضلوعه في قتل مواطنين اميركيين وانه سيتم الإفراج عنه من جانب العراقيين لأسباب سياسية وسيستأنف بعدها القتال ضد الولايات المتحدة وأصدقائنا".

من جهته، قال ماكين إن "الاختبار الحقيقي المتعلق بدقدوق ليس ما اذا كانت الولايات المتحدة تنتهك الاتفاق الأمني مع العراق بإبقائه في السجن خارج البلاد".

وتابع ان "الاختبار الحقيقي هو ما اذا كانت الولايات المتحدة تستطيع ممارسة تأثيرها فعليا مع الحكومة العراقية للتأكد من أن متهما بقتل أميركيين سيحاسب على جرائمه في النظام القضائي الأميركي".

وكان المتحدث باسم البيت الابيض جاي كارني قد أكد الجمعة أن الولايات المتحدة درست مع بغداد "عددا كبيرا من الاحتمالات بما يتوافق مع القانونين الأميركي والعراقي لإحالة دقدوق للمحاكمة أمام محكمة عسكرية".

وأضاف "تصرفنا على هذا النحو لأننا كنا نعتقد أنها الطريقة الأسرع لإحالته امام القضاء. وما زلنا نواصل محادثاتنا في هذه القضية مع العراقيين" على الرغم من "انه نقل صباح اليوم (أول من أمس) إلى سجن عراقي".

واوضح مسؤول أميركي رفيع المستوى طلب عدم كشف اسمه لفرانس برس أن "الحكومة العراقية رفضت اي حديث عن ترحيل الى غوانتانامو".

وتؤكد الولايات المتحدة أن دقدوق ناشط في حزب الله اللبناني ووصل العراق لتدريب متمردين بمساعدة فيلق القدس، وحدة النخبة في الحرس الثوري الإيراني.

وخلال غارة في كانون الثاني ٢٠٠٧ في كربلاء جنوب بغداد، قتل مسلحون جنديا اميركيا وخطفوا أربعة آخرين قاموا بقتلهم في وقت لاحق، في عملية منظمة نسبها الجيش الأميركي إلى فيلق القدس .

وعلى اثر اتفاق وقع عام ٢٠٠٨ بين واشنطن وبغداد على إنهاء الوجود الأميركي في العراق، تم اعتبار دقدوق معتقلا لدى الحكومة العراقية، إلا أن جنودا أميركيين تولوا مهام الحراسة.

وكان نقل الأميركيين لدقدوق معهم سيمثل مشكلة قضائية كبيرة من جهة ويضعف العلاقات الجديدة التي تريد واشنطن إقامتها مع العراقيين. وأكد كارني أن الولايات المتحدة تلقت من العراقيين "ضمانات على أنه سيلاحق على جرائمه".

■ التحالف الوطني يناقش الأوضاع الراهنة

عقد التحالف الوطني اجتماعا لمناقشة نتائج زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي واشنطن وأحداث ديالى والوضع الأمني.وقال بيان للتحالف عن اجتماعه إن التحالف الوطني بمكوناته كافة اجتمع بجلسة دورية في مكتب رئيس التحالف إبراهيم الجعفري وبحضور رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي.

وأوضح البيان أن جدول أعمال الاجتماع انطوى على عدد من الموضوعات المهمة منها الاستماع لتقرير مفصل عن زيارة رئيس الوزراء والوفد المرافق له للولايات المتحدة الأميركية وكذلك الأحداث المهمة في ديالى وموضوع الفيدراليات فضلا عن تقييم الوضع الأمني وآخر مستجداته.

وأضاف أن التحالف الوطني شكر الجهود المبذولة من قبل رئيس الوزراء والوفد المرافق له في زيارتهم الأخيرة واشنطن عن طريق تعزيز مكتسبات انسحاب القوات الأجنبية من العراق.

■ كتلة تصحيح تدعو لمبدأ (حسن الظن)

دعا رئيس كتلة تصحيح المنضوية في القائمة العراقية كامل الدليمي الكتل السياسية إلى اعتماد مبدأ حسن الظن.وقال الدليمي في تصريح نقلته وكالة كل العراق أمس إن "على جميع الكتل السياسية الجلوس حول طاولة حوار واحدة فضلا عن تقديم تنازلات من اجل التوافق الوطني". وأضاف أن "هذا التوافق هو واجب على جميع الكتل السياسية". وكانت القائمة العراقية قد قررت خلال اجتماع عقدته أمس الأول في منزل القيادي فيها نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي تعليق حضور نوابها إلى جلسات مجلس النواب احتجاجا على ما وصفته بسياسة التفرد والتهميش الذي تمارسه الحكومة الأمر الذي انتقده النائب عن التحالف الوطني رافع عبد الجبار، واصفا ذلك القرار "بالمتعجّل".